أثر إغلاق الحدود الأردنية مع العراق وسوريا على الاقتصاد الأردني باستخدام نموذج ARDL

أحمد عبد القادر المجالي[1]، قصي محمد الطراونة[2]

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر إغلاق الحدود الجغرافية الأردنية مع سوريا والعراق على حجم التجارة الأردنية خلال الفترة 2008-2016. تم تقدير النموذج الاقتصادي على أساس بيانات شهرية باستخدام أسلوبي (ARDL) و اختبار الحدود (Bound Testing). أظهرت النتائج وجود علاقات تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن لإغلاق الحدود أثرا سالبا على حجم التجارة الكلية والصادرات إلى العراق وسوريا. وقد انعكس هذا التراجع وفي حجم التجارة على القطاع الصناعي، حيث انخفض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بمقدار 3.32 نقطة. كما أكدت النتائج وجود أثر سالب للاغلاق على حجم التجارة مع هذه الدول في الأجل القصير.

الكلمات الدالة: إغلاق الحدود الأردنية، التجارة، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات ARDL.

المقدمة

شهد العالم عددا من التحولات الجذرية في الآونة الأخيرة نظرا لما تعرض له من أزمات إبتداء من الأزمة المالية العالمية والحروب والصراعات المتتالية، والتي كان لها الأثر البالغ في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية سواء داخل الدولة أو بينها وبين الدول المجاورة وكان آخرها ما تمخض عن الربيع العربي وحالات عدم الاستقرار في الدول المجاورة وخاصة العراق وسوريا والتي كانت تعد من الأسواق التقليدية للصادرات الأردنية.

ويعتبر الاقتصاد الأردني اقتصادا صغيرا ومفتوحا على الاقتصاد العالمي ومرتبطا به على المستوى الإقليمي والدولي من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية الخارجية المتمثلة بالتجارة الخارجية والحوالات والمساعدات والعمالة والاستثمارات الخارجية، وتؤثر هذه المتغيرات بشكل واضح على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي. ونتيجة لهذا فإن الاقتصاد الأردني يمثل مرآة تعكس التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل عام والأسواق الإقليمية بشكل خاص، ويظهر جلياً دور التجارة الخارجية في هذا السياق.

ويرتبط الأردن جغرافيا مع أربع دول حدودية هي سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية وفلسطين وبشكل غير مباشر ولظروف الطرق البرية يرتبط مع لبنان وتركيا ودول الخليج الأخرى حيث تمر البضائع من الأردن إلى لبنان وتركيا و/أو من تركيا ولبنان إلى الأردن و/أو الى الخليج. وفي ضوء هذا الترابط وما حصل من إغلاق للحدود مع كل من سوريا والعراق بات الأردن منقطع ضمن التجارة البرية عن أربعة دول بشكل أساسي وهي العراق وسوريا ولبنان وتركيا هذا بالإضافة إلى تأثر الأردن كمعبر للسلع الذاهبة إلى الخليج العربي من هذه الدول. ومن هنا جاء هذا البحث ليلقي الضوء على مدى تأثر تجارة الأردن مع هذه الدول جراء إغلاق الحدود.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية التجارة الدولية خاصة البينية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال تصدير السلع الأردنية الفائضة عن الحاجة وتحقيق إيرادات من خلالها واستيراد السلع التي تسهم في تطوير ونمو الاقتصاد الأردني وانتعاش الطلب والعرض المحلي مما يحفز النشاط الاقتصادي، لذلك فان إغلاق الحدود يمنع حدوث كل ذلك نظرا لحالة عدم الاستقرار التي تحيط بالمنطقة العربية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثر العام

[1] أستاذ مساعد، جامعة مؤتة.
2 وزارة الصناعة والتجارة.
ahmadmajali@hotmail.com ✉.
تاريخ استلام البحث 2017/11/9 وتاريخ قبوله 2018/3/15.

© 2019 عمادة البحث العلمي / الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

المباشر وغير المباشر لإغلاق الحدود الجغرافية الأردنية مع كل من سوريا والعراق على حجم التجارة الأردنية كدولة مصدرة ومستوردة وكمعبر للبضائع بين الدول المجاورة والمحيطة بها.

2.الإطار النظري والدراسات السابقة

تعمل التجارة البينية عبر الحدود على تنمية الاقتصادات المحلية وذلك في ضوء تحقيق العديد من المكاسب وذلك بسبب انخفاض العديد من التكاليف، فعلى سبيل المثال تكاليف نقل البضائع تكون اقل في حال التصدير إلى دولة مجاورة مقارنة مع التصدير إلى دول غير مجاورة، كما أن طبيعة بعض السلع تحتاج إلى ظروف خاصة لتصديرها مثل الخضروات والفواكه الأمر الذي يجعل تصديرها إلى دولة مجاورة أفضل. ومن جانب آخر فإن اختلاف الموسم في بعض الأحيان يجعل كفاءة الإنتاج والاستهلاك بين الدول المجاورة. كما أن العلاقات الاقتصادية الأخرى تنتعش كذلك في ضوء تنشيط التجارة البينية بين دول الجوار منها انتقال العمالة ورؤوس الأموال والتعاملات المصرفية بين الدول (Hoekman and et.al, 2004).

هذا وتنعش الاتفاقات السياسية والاتفاقات الدولية العلاقات التجارية من خلال صياغة الاتفاقات التجارية المصاحبة للاتفاقات السياسية حيث نجد أن بعض الدول عند تحقيق اتفاق سياسي تبدأ في إنشاء علاقات تجارية مع الدولة الأخرى. ومن الناحية العملية تتبع الدول العربية سياسيا واقتصاديا وفكريا إلى قوى عظمى ذات قوة ونفوذ عالمي وحجم اقتصاد ضخم وهناك اختلاف في الأنظمة الاقتصادية التي تتبعها الدول العربية فبعضها يسيطر فيها القطاع الخاص بينما البعض الآخر يسيطر فيها القطاع العام مما يجعل هنالك تدني في مستوى التجارة العربية البينية. ومن جانب آخر فإن ارتباط الدول العربية بتحالفات سياسية واتفاقيات تجارية واقتصادية مع دول عظمى تتلقمنها المساعدات والمنح والقروض يجعل العلاقات التجارية مع الدول غير العربية أفضل من الدول العربية نظرا لصغر حجم اقتصاد الدول العربية .

وبالنظر إلى القيود الاقتصادية التي تحد من التجارة البينية فهناك عدة قيود منها النقدية وتتمثل إجراءات تحويل العملة والودائع بالعملة الأجنبية وتباين أسعار الصرف سيما فيما يتعلق بالائتمان، بالإضافة إلى فرض الرسوم الجمركية والتخليصية، فضلا عن عدم التزام الدول العربية تنفيذ الاتفاقيات التجارية على ارض الواقع وتفضيلها للأسواق الأجنبية على الأسواق العربية (Kabeer, 2005).

وبالنظر إلى الهيكل الاقتصادي للدول العربية نجد أن هناك عدة دول عربية يتمركز اعتمادها على النفط ودول أخرى يكمن جل اعتمادها على الزراعة والمواد الأولية ذلك ما يجعل من التبادل السلعي متوافقاً، ولكن ضعف القدرة التنافسية للمنتجات العربية مقارنة بالمنتجات العالمية من حيث الجودة والسعر حد من التبادل البيني ضمن الدول العربية.وفيما يخص التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب فهي من أكبر العوائق أمام التجارة العربية البينية فعلى الرغم من أن جميع الدول العربية وافقت على إزالة التعرفة الجمركية على السلع المستوردة من دول عربية إلا أن بعضها لا زالت تفرض تعرفة جمركية على السلع المستوردة من دول عربية وهناك أيضا قيود إدارية تتمثل بإجراءات مرور البضاعة من مراكز الحدود والوثائق المطلوبة وخدمات المرور بالعبور الترانزيت والانتظار لساعات طويلة وفي بعض الأحيان أيام لمرور البضاعة سواء كانت مستوردة أو مصدرة، كذلك أن بعض الدول لازالت تعتمد قيود بدائية كحصر الاستيراد والتصدير بالقطاع العام، وقيود فنية وتتعلق بالشروط الصحية والمواصفات والمقاييس التي تختلف من دوله عربية إلى دولة عربية أخرى.

وفي العقد الأخير ظهرت بعض القيود والحواجز التي جعلت من التجارة العربية البينية أمرا خطيرا وتتمثل في الصراعات والحروب الداخلية وما يسمى بالربيع العربي وظهور داعش وما تبعها من أزمات كل ذلك أدى إلى إضعاف الاقتصاد العربي ودمر كل ما تم بناؤه من اتفاقيات تجارية واقتصادية الأمر الذي استدعى الدول العربية إلى إيقاف التعامل البيني على كافة الأصعدة.

وتشير العديد من الأبحاث العلمية إلى الدور الذي تحققه التجارة البينية بين دول الجوار ففي دراسة (Ref'at & Ali, 2015) التي قامت بتحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية والتي شملت كل من السعودية، ليبيا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، لبنان، السودان، العراق، بينت أهمية التجارة البينية بين دول الجوار وخاصة تلك العربية منها لما لها من مزايا إضافية تنعكس في تنشيط الاقتصادات العربية ولكن وجدت الدراسة أن واقع الحال عكسي حيث أن الأهمية النسبية للتجارة البينية منخفضة نسبياً مع حجم التجارة الكلية كذلك انخفاض الأهمية النسبية لحجم التجارة البينية مقارنة بحجم التجارة العربية، حيث انه ورغم الظروف المواتية لا تزال هنالك قيود غير ظاهرة، إذ إن هنالك اتفاقيات تجارية عربية لم تحقق النتائج المرجوة منها. ومن الناحية الإحصائية اعتمدت الدراسة على تقييم الأثر على نموذج الجاذبية باستخدام البيانات الخليطة (Pool data)

المقطعية والزمنية.

وبينت دراسات أخرى مدى تأثر تجارة الحدود على التجارة الكلية فكما هو معروف فإن تجارة البلدان قد تكون منفتحة على العالم ككل وخاصة في ظل تطور وسائل النقل والاتصال، إلا أن تجارة الحدود تكون لها خصوصية باستحواذها على النسبة الأكبر وخاصة في جانب الصادرات الزراعية والغذائية والصناعات الخفيفة، ولكن تكون ضعيفة في الصناعات التكنولوجية والتي تكون السيطرة فيها للدول الصناعية الكبرى مثل صناعة السيارات والآليات والمكنات، ونجد أن بعض الدراسات قامت بدراسة أسباب أخرى قد تقلل من حجم التجارة البينية عبر الحدود.

في دراسة (Mahboub, 2001)، قامت بمقارنة حجم اقتصاديات العالم العربي بالتكتلات العالمية وأسباب ضعف حجم التجارة البينية العربية والمكونات الرئيسية للتجارة البينية في العالم العربي واهتمت الدارسة بكيفية وصول الدول العربية إلى سوق مشتركة وكيفية التوازن فيما بينها وبين الانضمام إلى الاتفاقات الدولية وخاصة أن الدول العربية تحتل مساحة 10.2% من مساحة العالم ذات مكانة إستراتيجية وسكان 4.7%من سكان العالم ولكن بناتج قومي 2.1% من الناتج القومي العالمي بما فيه الدخل الريعي للبترول والذي بدونه تقل نسبة الناتج القومي عن1%، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنتاجية لها دوراً فاعلا في خلق قنوات تجارية مع الاقتصاد العالمي وذلك في سبيل الوصول إلى التقنيات الحديثة التي حدت من أهمية التجارة البينية عبر الحدود، كما أن حرية انتقال رأس المال الأجنبي والتي هي بقيادة الدول الصناعية الكبرى بامتياز تجعل من أسواق أفضل من أسواق أخرى وتنتقل بسرعة عبر الدول في سبيل تحقيق اقل تكلفة فنجد على سبيل المثال العديد من الصناعات انتقلت من الدولة الأم إلى الصين وذلك بسبب انخفاض تكلفة العنصر البشري الماهر في الصين وبالتالي تحولت التجارة البينية إلى تجارة عالمية مع الصين.

وقد بين (Mahboub, 2001) وحتى تتفادى الدول العربية التبعية المطلقة للدول الصناعية فإن عليها تعزيز فكرة الاعتماد على الأسواق المحلية العربية وتصدير المنتجات لأن السوق المحلي محدود والقدرة الشرائية فيه ضعيفة وبالتالي فإن ذلك سيعمل على خلق وظائف جديدة وعليه خلق طلب جديد نتيجة ذلك. كما بينت دراسة أخرى أن ضعف استخدام الموارد الطبيعية يخلق ضعفاً في تطوير التجارة فقد بينت (Kabour, 2014) أن حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي ضعيف مقارنة مع حجم الموارد فيها ولا يرقى إلى المستوى المناسب الذي يعرفه التطور التجاري والاستثماري في العالم. كما وبين (Al hasan, 2012)، إلى أن الفرص الممكنة لزيادة التبادل التجاري العربي البيني تعتمد بشكل كبير على التوافق السياسي بين الدول وفتح الحدود بشكل كامل ودون وجود أي عقبات وتعقيدات، إذ قامت الدراسة بتقدير نموذج الجاذبية لمقارنة الحجم الفعلي للتجارة البينية مع الحجم الممكن بلوغه.

هذا واتجهت بعض الدراسات إلى دراسة الأسباب الثانوية في ضعف التجارة البينية فبينت دراسة (Vakulchuk & Irnazarov, 2014) العقبات غير الرسمية التي تحد من التجارة البينية عبر الحدود بين كل من كازاخستان وأوزباكستان واستطاعت تقديم ملاحظات تجريبية جديدة لدراسة الحواجز غير الرسمية للتجارة في ثلاث صناعات رئيسية هي الزراعة والتصنيع والنقل والتي تقف عائقا أمام تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال التبادل التجاري بين كلا البلدين وتشمل كلاً من عدم المعرفة الكاملة في القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من السوقين بالنسبة للأخر، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والتواصل غير الفعال بين السوقين، وعدم وجود معلومات لتقدير حجم الطلب والعرض على السلع والخدمات، وقلة الاتحادات العمالية التي تنظم عملية الطلب والعرض على العمالة.

وهناك العديد من الدراسات التي تشير إلى مدى الأثر السلبي الكبير للصراعات السياسية والحروب على التجارة البينية بين الدول من أهمها انخفاض الطلب على السلع المصدرة من قبل الدولة المستوردة نتيجة انخفاض الاقتصاد والطلب الكلي لديها كما أن المخاطر عبر الحدود ترتفع وبالتالي تكاليف النقل والتأمين تكون عالية جدا ما يجعل من التجارة البينية عبر الحدود غير مجدٍ من ناحية وسوق غير مضمون الاستمرارية من ناحية أخرى، وفي بعض الحالات تتعذر التجارة عبر الحدود وذلك بسبب الإغلاق التام للحدود الدولية بين الدول المتجاورة، وهذا ما حصل في حالة الأردن فقد تم إغلاق الحدود بشكل كامل بين الأردن والعراق من جانب والأردن وسوريا من جانب آخر.

ومن الدراسات التي أشارت إلى أثر الصراعات على التجارة الخارجية دراسة (Kamin,2013) والتي قامت بتحليل اثر الصراعات على التجارة، بتطبيق نموذج الجاذبية باستخدام بيانات مقطعية لـ 198 دولة. وقد توصلت الدراسة إلى أن البلدان التي عانت و/أو اشتركت بحروب وصراعات بشكل مباشر وغير مباشر تأثرت تجارتها بشكل كبير ما انعكس وبشكل أساسي على أوضاعها الاقتصادية.

وبينت دراسة (Al- na'as, 2011)، الأبعاد الجيواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز، والآثار الاقتصادية المترتبة على إغلاقه حيث توصلت الدراسة إلى أن محاولة إغلاق المضيق أو التهديد بإغلاقه ستؤدي إلى حدوث أزمات عالمية في سوق الطاقة سواء من حيث توافر الكميات المطلوبة وتدفقها أو ما يواكبها من مشاكل ارتفاع الأسعار النفط عالميا

واعتبرت كل من العراق والكويت من أكثر الدول العربية تأثراً بسبب الأزمات التي تحدث في مضيق هرمز وذلك باعتباره المنفذ الوحيد لتدفق صادراتها النفطية، ومن هنا يمكن الاستنتاج أن إغلاق الحدود قد يخلق في بعض الأحيان مشاكل اقتصادية وسياسية قد يمتد أثرها إلى العالم ككل، هذا وفي الدول الصغيرة التي تعتمد على عملية التصدير بشكل أساسي قد تؤدي إلى إفلاسها.

وفي دراسة لكل من (Glick and Taylor, 2005)، تم التعرف من خلالها على أثر الحروب والصراعات على التجارة الدولية من خلال تطبيق نموذج الجاذبية باستخدام بيانات مقطعية لعينة مكونة من 172 دولة، توصلت الدراسة إلى أن الحروب ذات تأثير مدمر على التجارة الدولية خاصة بين الدول المتحاربة والدول المتجاورة التي تتعامل معها تجاريا سواء كان من ناحية الاستيراد أو التصدير.

وبين (Awad & Bakeer, 2008)، أثر قيمة الصادرات العربية الإجمالية باستثناء البينية على قيمة الصادرات العربية البينية وأثر قيمة المستوردات العربية الإجمالية باستثناء البينية على قيمة المستوردات العربية البينية وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى OLS ومعالجته بطريقة (Cochrane- Orcutt)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها تدني نسبة التجارة البينية مقارنة مع التجارة الخارجية رغم زيادة حجمها ونموها ويعود ذلك لمجموعه من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية.

3. العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول قيد الدراسة

يمر الاقتصاد الأردني بتحدٍ جديد يضاف إلى مجموعة التحديات التي تعصف به وذلك نتيجة الظروف الجيوسياسية والحروب التي تشهدها المنطقة العربية، لاسيما دول الجوار، حيث أدت إلى آثار سلبية كبيرة على جميع قطاعات الاقتصاد الأردني فمن تزايد مخاوف المستثمرين إلى تراجع السياحة وتراجع حجم التجارة الخارجية وتزايد البطالة، وما ترتب عليه من تراجع في النمو الاقتصادي.

وقد يمتد هذا التحدي إلى زمن أطول نظراً لواقع الحال في العراق وسوريا.إن إغلاق معبري التجارة الخارجية مع كل من سوريا والعراق شكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الأردني إذ تعد الأسواق العراقية والسورية من بين أهم الشركاء التجاريين للمملكة، وتمثل الشريان الرئيسي لبعض الصناعات، فبعد أن سيطر تنظيم داعش على مناطق حساسة في العراق وسوريا فضلاً عن سيطرة فصائل أخرى في سوريا، تأثرت التجارة الخارجية بشكل كبير إذ توقفت مستوردات الأردن بشكل كامل من العراق والتي في غالبيتها نفط كانت الأردن تأخذه بأسعار تفضيلية، كذلك انخفضت الصادرات الوطنية والمعاد تصديره بشكل كبير.

ومن جانب أخر أصبحت التجارة مع البلدين تعتمد على بعض الوسائل الأخرى غير البرية وذلك من خلال الطرق البحرية والطرق البديلة عن طريق الكويت والسعودية، والتبادل بين الشاحنات عبر المناطق الحدود الفاصلة ما رفع من تكاليف التصدير والاستيراد، كما وأثر ذلك بشكل مباشر على تنافسية صادرات الأردن مقابل دول أخرى في نفس المجال، وبالرغم من سيطرة الجيش العراقي على المناطق الحساسة التي كان يسيطر عليها داعش وخاصة الحدودية منها في منتصف عام 2017 إلا أن حركة الحدود لم تعد إلى وضعها الطبيعي بعد.

وتشير أرقام التجارة الخارجية إلى أن إجمالي التجارة الخارجية صادرات ومستوردات تأثرت بشكل سلبي بسبب الإغلاقات الحدودية، هذا فضلا عن ارتفاع تكاليف الجزء المتبقي من التجارة وذلك بسبب استخدام الطرق البديلة. ومن جانب آخر شهدت التجارة الأردن انخفاضاً مع كل من لبنان وتركيا ذات الاتصال غير المباشر من خلال الحدود العراقية والسورية ، ومن الجدير ذكره أن الأراضي السورية والعراقية تعتبر أيضا ممراً لبعض السلع إلى الأسواق الأوروبية. كما ونتيجة لانخفاض حجم التجارة تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية في مقدمتها القطاع الصناعي كذلك قطاع النقل والزراعة وفي ما يلي نستعرض أهم تلك الآثار:

أولاً: أثر إغلاق المعابر الحدودية على التجارة الخارجية

تاريخياً انتهج الأردن سياسات تجارية مبنية على أسس الانفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة مما عزز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار، فمن خلال اتفاقيات التجارة الحرة العالمية والثنائية، استقطاب العديد من الاستثمارات التي قامت بدور إيجابي في تحسين نوعية المنتجات السلعية، وتوجيهها نحو التصدير، إضافة إلى أهميتها في تحسين بيئة الأعمال وتوسيع قاعدة الشركاء التجاريين وفتح أسواق جديدة، وتسهيل دخول الصادرات الأردنية لهذه الأسواق. وكان من بين الأسواق المستهدفة الأسواق السورية والعراقية وذلك لاعتبارات أخرى منها أنها ممرا لانسياب البضائع بين الأردن ودول أخرى في أوروبا.

ولكن بعد سقوط مناطق حساسة في العراق في يد تنظيم داعش، وسيطرة المعارضة السورية على المناطق الحدودية مع الأردن أصبح هنالك حصار اقتصادي على الأردن بإغلاق منفذين بريين لصادراته، ونتيجة لذلك تأثرت التجارة الخارجية بشكل كبير، وفيما يلي نستعرض أهم مؤشرات التجارة التي تأثرت:

1. الأثر على حجم التجارة الخارجية الكلية

أثرت إغلاقات الحدود مع العراق وسوريا على حجم التجارة الكلية (صادرات+مستوردات) بشكل مباشر مع البلدين وبشكل غير مباشر مع كل من تركيا ولبنان والدول الأوروبية حيث تشير إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، كما هو مبين في الجدول رقم(1) و(2)، إلى أن حجم التجارة الخارجية مع الدول قيد الدراسة انخفض من حوالي 2.4 مليار في عام 2013 إلى حوالي 1.2 مليار في عام 2016 بانخفاض بلغ 1.2 مليار دينار أو نسبته57% وجاء ذلك في جزء منه نتيجة تزايد حدة الإغلاقات الحدودية لينخفض حجم التجارة مع كل من العراق وسوريا بمقدار324 مليون دينار و 25مليون دينار بنسبة35% و9%على التوالي خلال عام 2014، و369 مليون دينار و101 مليون دينار40% و38% على التوالي خلال عام2015، واستمر الانخفاض حتى عام 2016 ليصل إلى 188 أي ما نسبته 34%مع العراق و61 مليون دينار بنسبة 37% مع سوريا.

وبمقارنة حجم التجارة الخارجية بين الأردن وسوريا قبل الأزمة السورية عام 2011، وبعدها عام 2016 يظهر تراجع حجم التجارة الأردنية من 472 مليون دينار عام 2011 العام الذي اندلعت فيه الأزمة السورية، إلى 105 مليون دينار عام 2016 بنسبة تراجع 78% كما وشهدت تراجعا كبير بنسبة 64% عام 2015. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأهمية النسبية لحجم التجارة الخارجية مع سوريا قد بلغت 3% من القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية قبل الأزمة لتنخفض إلى0.9% عام 2015 و 0.6 %عام 2016.

جدول رقم(1): حجم التجارة الكلية (مليون دينار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	967	1082	1099	1240	916	547.7	359
سوريا	449	472	327	292	267	166	105
لبنان	240	319	306	225	184	167	166
تركيا	441	463	663	612	725	610	539
المجموع	2097	2337	2395	2369	2093	1490	1169

Source: department of statistics, monthly report for trade statistics

أما حجم التجارة الخارجية مع العراق والتي تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للأردن إذ بلغت أهميتها النسبة 4.5% من إجمالي التجارة الكلية خلال الفترة 2010-2016 فقد شهد انتكاسة كبيره إذ بلغ انخفاضها 26% خلال عام 2014 لتبلغ916 مليون دينار مقابل 1240 مليون دينار في عام 2013. أما في عام 2015 فقد تراجعت بمقدار 369 مليون دينار بنسبة تراجع 40%. واستمر الانخفاض في عام 2016 بمقدار 188 مليون دينار بنسبة تراجع اقل من سابقتها 34%، وجاء ذلك بشكل رئيس بسبب الإغلاق شبه النهائي للحدود مع العراق لتبقى التعاملات التجارية من خلال الطرق البديلة الجو والبحر وتبادل بعض الشاحنات البضائع داخل المناطق الفاصلة بين الأردن والعراق.

جدول رقم(2): التغير النسبي في حجم التجارة الكلية (%)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	12	2	13	-26	-40	-34
سوريا	5	-31	-11	-9	-38	-37
لبنان	33	-4	-26	-18	-9	-1
تركيا	5	43	-8	18	-16	-12
المجموع	11	2	-1	-12	-29	-22

1.1 الآثار على حجم الصادرات الكلية

فيما يخص الصادرات الكلية الصادرات (الوطنية والمعاد تصديره) فقد انخفضت إلى كل من العراق وسوريا خلال بنسبة 40%عام 2015 وذلك بسبب الأوضاع السيئة التي مرت بها سوريا والعراق، هذا وتشير أرقام التجارة الصادرة عن دائر الإحصاءات العامة أن الصادرات الكلية قد انخفضت منذ بداية الأزمة إلى سوريا من 204 مليون دينار في عام 2011 إلى 41 مليون دينار في عام 2016، هذا ويذكر أن حجم الصادرات قد شهد ارتفاعاً في عام 2014 مع سوريا حيث وصلت نسبة الارتفاع إلى 42%. أما حجم الصادرات الكلية مع العراق فيلاحظ انخفاضة من 862 عام 2011 إلى 357 مليون دينار عام 2016 بنسبة 59%. في حين انخفض في عام 2015 بمقدار 315 مليون دينار ما نسبته 37% مقارنة مع عام 2011.

جدول رقم(3): حجم الصادرات الكلية (مليون دينار)

السنة / البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	801	862	868	987	912	547	357
سوريا	182	204	156	108	159	94	41
لبنان	164	238	209	109	101	92	99
تركيا	44	70	94	73	121	73	67
المجموع	1,191	1,374	1,327	1,278	1,293	806	564

Source: department of statistics, monthly report for trade statistics

إن تراجع نشاط التجارة الخارجية والصادرات على وجه الخصوص إنعكس وبشكل مباشر على تراجع النشاط الاستثماري الأردني حيث انخفضت مستويات النمو الإقتصادي دون النسب المتوقعة والمستهدفة، كذلك على القطاع الصناعي الذي يعاني من العديد من المشاكل ليضيف عبئا جديدا أثر على الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي، كما وانعكست هذه التأثيرات على المستثمرين من حيث التريث والتخوف من ممارسة أي نشاط تجاري من خلال الأراضي السورية والعراقية وخصوصاً منذ الفترة التي شهدت فيها الأحداث السورية العراقية تصعيدا وذلك بسبب زيادة العمليات العسكرية وتنامي نشاط العصابات وخطف السيارات والشاحنات والأشخاص للمساومة على إطلاق سراحهم كتجارة جديدة.

جدول رقم(4): التغير النسبي في حجم الصادرات الكلية(%)

السنة / البلد	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	8	1	14	-8	-40	-34
سوريا	12	-23	-31	47	-40	-56
لبنان	45	-13	-48	-7	-9	8
تركيا	61	35	-22	65	-4	-8
المجموع	15	-3	-4	1	-37	-30

1.1.1 الآثار على حجم الصادرات الوطنية

يعتبر السوق العراقي من أهم الوجهات التصديرية للمنتجات الأردنية حيث يعتبر ثاني أكبر شريك تجاري بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث شكلت الصادرات الأردنية إلى العراق 14% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة 2010-2016، وتصل إلى أكثر من 25% من إجمالي الصادرات في حال استثناء صادرات المملكة من البوتاس والفوسفات. وتبرز من بين أهم صادرات الأردن للسوق العراقي صادرات الحيوانات الحية واللحوم إضافة إلى الخضراوات والكوابل الكهربائية والمواد الغذائية والورق الصحي والمواسير المعدنية وسلع أخرى.

جدول رقم(5): حجم الصادرات الوطنية (مليون دينار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	648	715	716	883	829	493	331
سوريا	169	181	141	96	142	85	30
لبنان	138	209	167	97	97	90	96
تركيا	41	63	90	70	116	69	65
المجموع	996	1,168	1,114	1,146	1,183	737	522

Source: department of statistics, monthly report for trade statistics

وتشير أرقام التجارة الخارجية إلى أن الصادرات الوطنية إلى العراق قد انخفضت بنسبة 6% خلال عام 2014 ولتستمر في الانخفاض بشكل كبير ولتصل إلى 41% في عام 2015 و32%عام 2016. وجاء ذلك بسبب التفجيرات التي قامت بها داعش في معبر حدود الكرامة (طريبيل) ما أدى إلى شل حركة الشاحنات من الجانب الأردني باستثناء عمليات التصدير التي تتم بالمبادلة بين الشاحنات الأردنية والعراقية ضمن الحدود كذلك الصادرات عبر الجو والبحر. ومن الجدير ذكره أن استخدام الوسائل الأخرى للتصدر إلى العراق أو حتى الطرق البرية المتاحة له آثار كبير على رفع تكاليف التصدير حيث أن مخاطرة الشاحنات من الجانب العراقي ودفع ضريبة إلى داعش في بعض الأحيان أو حتى التصدير جوا أو بحراً ساهم في رفع التكاليف ما جعل من صادرات دول أخرى أكثر تنافسية مقابل صادرات الأردن. وحسب التصريحات الحكومية أن الحكومة الأردنية عملت على إيجاد طرق بديلة تستطيع من خلالها الشاحنات الأردنية الوصول إلى الأسواق العراقية، من خلال الأراضي الكويتية والعمل على تسهيل نقل الترانزيت للعراق كذلك من خلال الأراضي السعودية.

جدول رقم(6): التغير النسبي في الصادرات الوطنية (%)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	10	0	23	6-	41-	32-
سوريا	7	22-	32-	48	40-	64-
لبنان	51	20-	42-	0	7-	7
تركيا	54	43	22-	66	40-	5-
المجموع	17	5-	3	3	37-	29-

أما حركة الصادرات الوطنية الأردنية مع سوريا فتأثرت بشكل كبير بعد الإغلاقات المتكررة لمعبر جابر شريان تبادل البضائع بين الأردن وسوريا ولبنان وتركيا. فقد أظهرت أرقام التجارة تراجعا في التبادل التجاري بين الأردن وسوريا ولبنان، فتراجعت الصادرات الوطنية لسوريا بنسبة 40% في عام 2015 و بنسبة 64% عام 2016 علماً بأنها شهدت ارتفاعا بمقدار48% خلال عام 2014، وقد شكلت الصادرات الأردنية إلى سوريا ما نسبته 2.5% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة من 2010-2016. هذا وتعد المنتجات الكيماوية والزراعية والمنتجات النباتية والآلات والأجهزة الكهربائية من أبرز الصادرات الوطنية إلى سوريا.كما وتشير الأرقام عام 2015 إلى تراجع الصادرات الوطنية لكل من تركيا ولبنان بنسبة 40% و7% على التوالي.

2.1.1 الأثر على المعاد تصديره

تعتمد تجارة الأردن الخارجية في جزء منها على حركة إعادة التصدير الترانزيت والتي يستفيد منها التجار وشركات النقل إذ يعتبر البعض أن ميناء العقبة ميناءً يدعم العراق ويقلل من تكلفة شحن البضائع

ويختصر الوقت ومن جانب آخر تعتبر سوريا والعراق ممراً لحركة الشاحنات التي تصل إلى تركيا ولبنان والدول الأوروبية ومن هنا يساهم نشاط إعادة التصدير في النشاط الاقتصادي الأردني بشكل إيجابي.

وتشير الأرقام كما هي مبينة في الجدول رقم 5 تأثر هذا النشاط بشكل كبير خلال الفترة الماضية نتيجة إغلاقات الحدود خاصةً في الفترة الأخيرة المنقضية من العام الحالي حيث شهد نشاط المعاد تصديره تراجعاً كبيرا إلى كل من سوريا والعراق ولبنان وتركيا إذ بلغ الانخفاض 41%. ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع السياسية غير المستقرة وارتفاع تكاليف النقل من حيث التأمين والطرق البديلة ودفع ضرائب إضافية في بعض الأحيان.

جدول رقم(7): حجم المعاد تصديره (مليون دينار)

السنة / البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	153	147	152	104	83	54	26
سوريا	13	22	15	12	17	9	11
لبنان	26	29	41	12	4	2	3
تركيا	3	7	4	3	5	4	2
مجموع البلدان	195	206	212	132	110	69	42

Source: department of statistics, monthly report for trade statistics

وتشير الأرقام كما هي موضحة في الجدول رقم (8) إلى أن الانخفاض الكبير الذي حدث لحجم المعاد تصديره إلى كل الدول قيد الدراسة عام 2015 وكان الانخفاض الأكبر في كل من سوريا ولبنان بنسبة انخفاض 47% و50% إلا أنها عادت لترتفع في عام 2016 بنسبة 22% و50% مقارنة مع 2015، أما تركيا والعراق فقد استمر التراجع إلى عام 2016 حتى وصل 50% و 51% على التوالي.

جدول رقم(8): التغير النسبي في حجم المعاد تصديره (%)

السنة / البلد	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	-4	3	-32	-20	-35	-51
سوريا	69	-32	-20	42	-47	22
لبنان	12	41	-71	-67	-50	50
تركيا	133	-43	-25	67	-20	-50
المجموع	56	3	-38	-17	-37	-39

2.1 الآثار على حجم المستوردات

تشير البيانات الإحصائية كما في الجدول رقم 9 إلى استمرار تدفق المستوردات من الجانب السوري بشكل طفيف، في حين أنها انخفضت بشكل حاد من العراق، فنجد أن المستوردات الأردنية من سوريا قد تراجعت من 268 مليون دينار عام 2011 إلى 64 مليون عام 2016، بنسبة تراجع وصلت إلى 76%. كما وارتفعت قيمة مستورداتنا نتيجة لاستخدام وسائل نقل أعلى كلفة وأكثر أمانا. وقد كانت تشكل مستوردات الأردن من سوريا 2% من إجمالي المستوردات في عام 2011 حيث بلغت 268 مليون دينار انخفضت لتصل أهميتها النسبية إلى 0.4% في عام 2016. ومن أبرز ما تستورده المملكة من سوريا، المنسوجات والملابس والمنتجات الحيوانية والنباتية والمواد الغذائية.

جدول رقم(9): حجم المستوردات (مليون دينار)

السنة / البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	166	220	231	253	4	0.7	2
سوريا	267	268	171	184	108	72	64
لبنان	76	81	97	116	83	75	67
تركيا	397	393	569	539	604	537	472
المجموع	906	963	1,068	1,091	800	684.7	605

Source: department of statistics, monthly report for trade statistics

أما مستوردات الأردن من العراق فقد هبطت بنسبة تصل إلى 100% إذ بلغت 4.4 مليون دينار في عام 2014 مقارنة مع 253 مليون دينار في العام 2013 واستمر هذا الانخفاض حتى عام 2016، وقد كانت تشكل مستورداتنا من العراق ما نسبته 1.6% انخفضت حتى اقتربت من الصفر.

جدول رقم(10): التغير النسبي في حجم المستوردات (%)

السنة / البلد	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	33	5	10	-98	-83	186
سوريا	0	-36	8	-41	-33	-11
لبنان	7	20	20	-28	-10	-11
تركيا	-1	45	-5	12	-11	-12
المجموع	6	11	2	-27	-14	-12

ثانيا: أثر إغلاق المعابر الحدودية على القطاع الصناعي

إن تداعيات إغلاق الحدود البرية مع العراق شكل تحدياً كبيراً للقطاع الصناعي حيث يعتبر السوق العراقي ثاني أكبر سوق تصدير بعد السوق الأمريكي، وذلك قبل أزمة إغلاق الحدود. ولكن تداعيات إغلاق الحدود أثرت بشكل كبير تجاوز الأثر على التجارة إلى عدم قدرة القطاع الصناعي على الالتزام بالعقود والإتفاقيات ما أثر على حجم النشاط الصناعي وعلى الإقتصاد الوطني ككل إذ لم تتحقق نسب النمو المستهدفة خلال العام الحالي. كما وتضيف هذه التداعيات آثارا سلبية على الصناعة الوطنية إذ عانت خلال الفترة الماضية من تعثر انسياب البضائع ليس فقط إلى السوق العراقي وإنما للسوق السوري ودول أخرى بسبب الظروف الأمنية، حيث شكل تأخير وصول الصادرات الصناعية الأردنية خسارة كبيرة للتجار وتحول الاستيراد إلى دول مجاورة أخرى ما يعني خسارة الصناعة الوطنية الأردنية لأسواق تقليدية.

وقد اشتكى العديد من الصناعيين في المناطق الصناعية حول تردي الأوضاع وعدم قدرتهم على إيصال بضائعهم إلى الأسواق العراقية والسورية ما انعكس وبشكل مباشر على أرقام النشاط الصناعي إذ يشير الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي إلى تراجع في إنتاج جميع السلع والصناعات التحويلية وذلك خلال السبعة شهور الأولى من عام 2015 إذ تراجع الرقم الصناعي الكلي بنسبة 1.7% فيما تراجع الرقم للصناعات التحويلية بنسبة 6.3% خلال نفس الفترة ويأتي ذلك نتيجة تراجع الصادرات الصناعية بشكل مباشر إلى سوريا والعراق من جانب والى الدول التي تربطها تجارة من خلالهما مثل لبنان وتركيا وأوروبا مما

انعكس بشكل مباشر على النمو الإقتصادي والذي شهد تباطؤ ليصل إلى 2.5% خلال النصف الأول من عام 2015.

الشكل رقم(1): التغير النسبي في الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (100=2010)

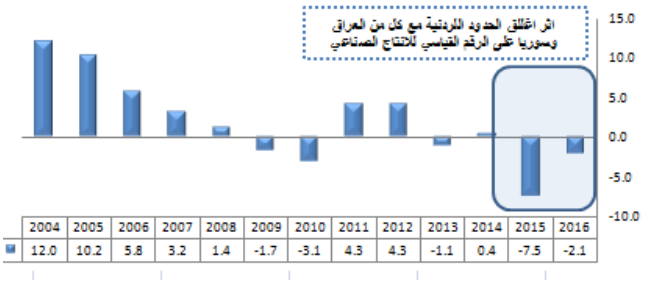

إن استمرار إغلاق الحدود يؤدي إلى تداعيات سلبية مباشرة على القطاع الصناعي والذي نجم عنه استغناء المصانع المحلية عن العمالة ما يعني زيادة نسب البطالة، بالإضافة إلى الأثر السلبي على احتياطيات الأردن من العملات الصعبة إذ يشكل التصدير من أهم مصادر العملة الأجنبية. وعليه، لابد من أن تتبنى الحكومة إجراءات سريعة وفورية بدعم قطاع الصناعة بشكل مباشر كذلك قطاع النقل البري والبحري لتوفير بدائل جيدة لتصدير الصناعات الوطنية بالإضافة إلى العمل على تذليل العقبات والمعيقات التي تواجه تصدير الصناعات الأردنية عبر طريق الكويت والسعودية فضلاً عن العمل على فتح أسواق جديدة.

ثالثا: اثر إغلاق المعابر الحدودية على قطاع الزراعة

يعتبر السوقان السوري والعراقي من بين أهم الأسواق للمنتجات الزراعية الأردنية وخاصة في موسم الشتاء حيث يتم تصدير ما يقارب 500 ألف طن سنويا قبل الأحداث للبلدين.

هذا وتشير بيانات وزارة الزراعة كما في الجدول رقم 11 إلى أن الأسواق السورية والعراقية كانت الأهم للصادرات الزراعية واستمرت حتى عام 2011 بالنسبة للعراق وعام 2012بالنسبة لسوريا بعد ذلك بدأت بالانخفاض حتى عام 2015 حيث أصبح التصدير شبه معدوم إلى كلا البلدين وذلك يعكس مدى الأثر السلبي على المزارع الأردني بفقدانه أهم الأسواق التصديرية. وقد واجهت الصادرات الزراعية الأردنية إلى السوقين العراقي والسوري صعوبات كبيرة بسبب التحديات الأمنية في العراق وسوريا، مما أدى إلى ارتفاع رسوم الشحن البري مع البلدين، على الرغم مما جرى مؤخراً قيام الشاحنات الأردنية بتفريغ حمولاتها في أخرى عراقية وسورية تحاشياً لمخاطر السير في الأراضي العراقية والسورية.

جدول (11): كمية الصادرات الزراعية لدول الجوار (بالألف طن)

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	خضار	168	181	52	78	121	27	0
	فواكه	23	28	52	75	51	14	1
سوريا	خضار	166	205	208	87	91	51	0
	فواكه	15	14	9	2	4	0	0
لبنان	خضار	19	19	19	11	9	5	1
	فواكه	6	4	4	1	5	1	1
تركيا	خضار	0	3	10	0	0	0	0
	فواكه	1	0	0	0	0	0	0
مجموع البلدان	خضار	353	408	289	176	221	83	1
	فواكه	45	46	65	78	60	15	2
المجموع الكلي	خضار	672	754	692	653	763	645	555
	فواكه	78	87	109	140	121	138	131

Source: Ministry of agriculture, Annual report for agricultural Ex & IM

ونتيجة فقدان المزارعين للأسواق التي اعتادوا تصريف إنتاجهم الزراعي فيها لمصلحة منافسين آخرين، تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة أن تسويق منتجاتهم يعتمد على المعابر الحدودية البرية مع العراق وسوريا.

ومن جانب آخر فقد السوق الأردني المستوردات الزراعية من السوقين السوري واللبناني حيث كانت تشكل الأهمية النسبية للمستوردات الزراعية من سوريا ولبنان ما نسبته 37% و20% على التوالي في عام 2010 لتصل إلى 18.5% بالنسبة لسوريا و14.6% من لبنان في عام 2015، و 5%،و 6% على التوالي في عام 2016، الأمر الذي استدعى استيرادها من دول أخرى وبتكاليف أعلى. أما من جانب العراق فان عملية الاستيراد كانت معدومة تماما. ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول رقم (12).

جدول (12): كمية المستوردات الزراعية من دول الجوار (بالألف طن)

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العراق	خضار	0	0	0	0	0	0	0
	فواكه	0	0	0	0	0	0	0
سوريا	خضار	32	32	59	23	34	15	6
	فواكه	39	33	49	58	52	27	9
لبنان	خضار	19	24	19	68	57	22	12
	فواكه	19	14	26	24	15	11	6
تركيا	خضار	4	3	2	4	3	5	16
	فواكه	6	3	1	3	4	2	4
مجموع البلدان	خضار	55	59	80	95	94	42	34
	فواكه	64	50	76	85	71	40	19
المجموع الكلي	خضار	77	92	112	131	134	80	80
	فواكه	110	87	118	148	152	146	186

Source: Ministry of agriculture, Annual report for agricultural Ex & IM

رابعاً: اثر إغلاق المعابر الحدودية على قطاع النقل

يقدر عدد الشاحنات الأردنية التي تعمل على الخط العراقي بحوالي 2500 شاحنة، كذلك حوالي 300 شاحنة على الخط السوري (نقابة أصحاب الشاحنات)، وبسبب الاضطرابات داخل الأراضي العراقية والسورية، توقفت هذه الشاحنات عن العمل ما شكل خسائر كبيرة لقطاع الشاحنات الأردنية.

إن استمرار المشاكل على الحدود وخاصة العراقية وجه المستثمرين العراقيين وخصوصا في المناطق الغربية من العراق، للبحث عن موانئ أخرى غير ميناء العقبة والذي يعتبر مهماً لنقل بضائعهم. وفي هذه الحالة فإن المتضرر هو الأردن وأصحاب الشاحنات الأردنية لأنه من الصعوبة عودتهم مرة أخرى إلى الأردن، ما سبب أيضا تدني في نسبة البضائع التي ترد إلى ميناء العقبة، إضافة إلى ضعف حركة الترانزيت إلى العراق، كما أن استمرار الوضع كما هو عليه سيؤثر على مستقبل الشاحنات الأردنية في حال عدم وجود بضائع لنقلها.

ويبين الشكل رقم (2) درجة الانخفاض الكبير في حركة الشاحنات الداخلة والخارجة مع الحدود العراقية والسورية إذ انخفضت من 97 ألف حركة في عام 2010 الفترة ما قبل الأزمات إلى 10 حركات في عام 2016وهذا التراجع الكبير في حركة الشاحنات شكل خسائر كبيرة للقطاع الخاص وأصحاب الشاحنات وأسرهم. فبعد إغلاق معبري العراق وسوريا أصبح الطريق الوحيد المفتوح هو طريق الخليج فقط.

الشكل رقم (2): حركة الشاحنات عبر معبري الكرامة وجابر (ألف شاحنة)

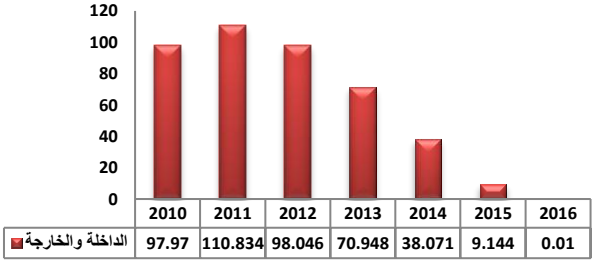

Source: custom

خامساً: اثر إغلاق المعابر الحدودية على المناطق المحاذية للحدود

إن إغلاق الحدود مع كل من سوريا والعراق شكل ضربة قاسية للمستثمرين والعاملين الأردنيين على الحدود السورية والعراقية، وقد الحق أضرار وخسائر بالغة حيث تم إغلاق العديد من المحال وشركات التخليص والتأمين كما وتأثرت السوق الحرة بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى فقدان العديد من الأفراد والعمال وظائفهم. من جهة أخرى، يهدد إغلاق الحدود السورية مع الأردن والعقوبات المفروضة على سوريا بتوقف المشاريع الكبرى بين البلدين وهذا سيؤثر سلباً على القطاع الخاص.

4. المنهجية القياسية لتقدير اثر إغلاق الحدود

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي القياسي باستخدام السلاسل الزمنية من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي لقياس الأثر القصير والطويل المدى لإغلاق الحدود على تجارة الأردن مع دول الجوار بالإضافة إلى الأثر على الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي كممثل للنشاط الاقتصادي في الأردن، إذ تم جمع بيانات شهرية لمتغيرات الدراسة من النشرات الإحصائية للبنك المركزي للفترة 2008-2016.

ونظرا لاختلاف سكون المتغيرات بناء على اختبار جذر الوحدة حيث أن بعضها كانت درجة سكونه صفر I(0) والبعض الآخر ساكن من الدرجة الأول I(1)، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Auto Regressive Distributed Lag (ARDL)) ومنهجية اختبار الحدود (Bound Testing). والذي طورها كل من (Pesaran, 1997) و (Pesaran et. Al, 2001) لدراسة العلاقة بين المتغيرات غير المتكاملة عند نفس المستوى بحيث يكون جزء منها ساكن على المستوى I(0) والجزء الآخر ساكن على الفرق الأول I(1) مع اشتراط عدم استقرارها على الفرق الثاني I(2). ويتميز نموذج ARDL بأخذه عدد فترات إبطاء مناسبة لكل متغير بالتوافق مع درجة تكاملية والذي ينعكس بشكل ايجابي على كفاءة تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل وعليه تكون معادلات التقدير كالآتي:

1.معادلة اثر إغلاق الحدود على التجارة الخارجية

$$TT_t = \beta_0 + \beta_1 TT_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \beta_3 IM_{t-1} + \beta_4 DUM_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{5i} \Delta TT_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \beta_{6i} \Delta(X_{t-i}) + \sum_{i=0}^{m} \beta_{7i} \Delta(IM_{t-i}) + \sum_{i=0}^{r} \beta_{8i} \Delta(DUM_{t-i}) + \psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1)$$

2.معادلة اثر إغلاق الحدود على الصادرات

$$XB_t = \beta_0 + \beta_1 X_{B_{t-1}} + \beta_2 PIX_{t-1} + \beta_3 DUM_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_4 \Delta XB_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \beta_5 \Delta PIX_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_6 \Delta DUM_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2)$$

3.معادلة اثر إغلاق الحدود على المستوردات

$$(IM_{B_t}) = \beta_0 + \beta_1 IM_{B_{t-1}} + \beta_2 PIM_{t-1} + \beta_3 DUM_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_4 * \Delta(X_{B_{t-i}}) + \sum_{i=0}^{k} \beta_5 * \Delta(PIM_{t-i}) + \sum_{i=0}^{m} \beta_6 * \Delta(DUM_{t-i}) + + \psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

4.معادلة اثر إغلاق الحدود على الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

$$(IPI_t) = \beta_0 + \beta_1 IPI_{t-1} + \beta_2 X_{B_{t-1}} + \beta_3 DUM_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_4 * \Delta(IPI_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} \beta_5 * \Delta(X_{B_{t-i}}) + \sum_{i=0}^{m} \beta_6 * \Delta(DUM_{t-i}) + \psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad (4)$$

حيث إن:

TT: حجم التجارة الأردنية الكلية الصادرات الوطنية + المستوردات).

X: صادرات الأردن الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره).

IM: مستوردات الأردن.

XB: مجموع صادرات الأردن للدول الحدودية المجاورة قيد الدراسة (العراق، سوريا، تركيا، لبنان).

IMB: مجموع مستوردات الأردن من الدول الحدودية المجاورة قيد الدراسة.

PIX: الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

PIIM: الرقم القياسي لأسعار المستوردات.

IPI: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي.

DUM : متغير وهمي يمثل فترة إغلاق الحدود وهي منذ شهر (7) تموز 2015 ولغاية شهر (12) كانون الأول 2016.

وتقيس معاملات الجزء الأول في المعادلة β1، β2، β3، β4 من النموذج 1 و(β1، β2، β3) من النماذج 2 و3 و4 العلاقة طويلة المدى، بينما تقيس كل من β5، β6، β7، β8 من النموذج 1 و β4، β5، β6 من النماذج 2 و3 و4 حركية المدى القصير.وتعرض المعادلات السابقة نموذج ARDL من الرتب (p, k , m , r)، وتشير إلى أن القيم السابقة تفسر وتؤثر بالمتغير التابع،ويتحدد الإبطاء الهيكلي باستخدام معيار ((Schwarz (SBC) أو ((Akaike (AIC). كما أن ECT هي حد تصحيح الخطأ وتبين ψ سرعة التصحيح وجميع معاملات المعادلات قصيرة المدى هي معاملات مرتبطة بحركية نموذج التقارب التوازني.

وتكون مرونة المدى الطويل هي معامل إبطاء واحد للمتغيرات التفسيرية، ويتم التقاط آثار المدى القصير من معاملات الفرق الأول للمتغيرات في المعادلات أعلاه.

بعد ذلك يتم التحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية باستخدام اختبار الحدود Pesaran et.al (2001)، الذي يعتمد على اختبار ((Wald Test(F) الذي يختبر فرضية عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلةوجود تكامل مشترك على المدى الطويل. ونظرا لأن توزيع F غير معياري يتم استخدام القيمتين الحرجتين اللتين استخرجهما (Pesaran et.al, 2001) وتفترض القيمة الحرجة الدنيا أن جميع المتغيرات هي على المستوى I(0)، وتعني عدم وجود تكامل مشترك، وتفترض القيمة الحرجة العليا أن جميع المتغيرات هي على الفرق الأول I(1)، وتعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أعلى من القيمة الحرجة العليا يكون هناك علاقة تكامل مشترك ويتم رفض الفرضية العدمية Ho وقبول الفرضية البديلة H1، وإذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة الدنيا فانه لا يمكن رفض الفرضية العدمية Ho، وذلك يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا كانت قيمة F المحسوبة بين القيمتين الحرجتين تكون النتائج غير حاسمة.

1.4 نتائج تقدير النموذج.

1.1.4 نتائج اختبار جذر الوحدة:

نظرا لأن البيانات شهرية وهنالك آثار موسمية تم تصفية البيانات من هذه الآثار باستخدام طريقة (X-13ARIMA)، وباستقراء أرقام الجدول رقم (13) نتائج اختبار Phillips-Perron، يتضح أن هناك متغيرات ساكنة من الدرجة صفر(0)اعلى المستوى وهي الصادرات الكلية، الواردات الكلية، الرقم القياسي للإنتاج الصناعي الرقم القياسي للصادرات، الواردات من الدول الحدودية قيد الدراسةوهناك متغيرات أخرى ساكنة من الدرجة الأولى(1)I بعد أخذ الفرق الأول وهي حجم التجارة الكلي، الصادرات للدول الحدودية قيد الدراسة، (الرقم القياسي للواردات)، حيث تم الحكم على إستقرارية المتغيرات من خلال الاحتماليةإذا كانت أقل من 5% تكون مستقرة، إذ أن الفرضية الصفرية تفترض عدم السكون. وتظهر نتائج هذا الاختبار بأن التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS هو أقل دقة، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع والتي قامت بتطبيق طريقة OLS يشوبها شيء من عدم الدقة في التقدير. لذلك يعتبر هذا مبرراً أمام الباحث لإتباع أساليب قياسية أخرى مثل تقدير نموذج ARDL.

الجدول رقم (13): اختبار(Phillips-Perron)

	المستوى			الفرق الأول		
المتغير	t-Stat	الاحتمالية	النتيجة	Adj. t	الاحتمالية	النتيجة
IM B	-6.09	0.00*	ساكنة	-28.5	0.00	ساكنة
IPI	-7.38	0.00*	ساكنة	-36.1	0.00	ساكنة
PI IM	-2.09	0.24	غير ساكنة	-14.8	0.00*	ساكنة
PI X	-3.55	0.00*	ساكنة	-13	0.00	ساكنة
IM	-2.87	0.05***	ساكنة	-19.8	0.00	ساكنة
X	-6.59	0.00*	ساكنة	-20.8	0.00	ساكنة
TT	-2.69	0.07	غير ساكنة	-18.9	0.00*	ساكنة
X B	-2.33	0.16	غير ساكنة	-16.7	0.00*	ساكنة

وتشير * , ** , *** على رفض فرضية العدم للسكون عند مستوى دلالة 1%, 5% , 10% على التوالي.

في حال البيانات الشهرية فان اختبارات السكون والقيم الحرجة قد تكون مختلفة عن البيانات السنوية و/أو الاختبارات غير دقيقة وبالتالي حتى يتم التأكد من قيم الاختبار أعلاه تم إجراء اختبار (HEGY) والذي يقوم على أساس اختبار استقرار السلاسل الزمنية الشهرية والربعية بوجود الآثار الموسمية فإذا كانت السلسة غير مستقرة بوجود الآثار الموسمية تصبح الاختبارات ADF واختبار (p-p) غير دقيقة، ويشير الجدول رقم (14) إلى قبول الفرضية الصفرية والتي تشير إلى عدم وجود آثار موسمية تؤثر على السكون اعتمادا على قيمة الاحتمالية التي تزيد عن (5%) لجميع المتغيرات.

جدول رقم (14) اختبار (Hegy)

المتغير	قيمة الاحتمالية	القرار
TT	0.960127	no seasonal unit root
X	0.674917	no seasonal unit root
IM	0.979594	no seasonal unit root
XB	0.926228	no seasonal unit root
IMB	0.484261	no seasonal unit root
PIX	0.160927	no seasonal unit root
PIM	0.233644	no seasonal unit root
IPI	0.703308	no seasonal unit root

تشير نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (Johansen and Juselius) إلى وجود علاقة تكاملية واحدة في النماذج الأربعة ما يعني أن هنالك علاقة أحادية (معادلة واحدة) وبالتالي فإن استخدام نموذج ARDL مبرر إحصائيا (Nkoro & Uko,2016).

جدول رقم (15): اختبار Johansen and Juselius

النموذج	اختبار trace	قيمة Eigenvalue	الاحتمالية	النتيجة
1	**66.3**	0.24	**0.031**	**علاقة تكاملية واحدة**
	36.4	0.18	**0.19**	
2	**62.4**	0.26	**0.01**	**علاقة تكاملية واحدة**
	29.6	0.136	**0.16**	
3	**54.6**	0.28	**0.01**	**علاقة تكاملية واحدة**
	17.7	0.11	**0.58**	
4	**31.3**	0.21	**0.03**	**علاقة تكاملية واحدة**
	6.1	0.05	**0.67**	

2.1.4 نتائج اختبار النموذج

وللحكم على وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات وبالنظر إلى حد تصحيح الخطأ فقد أظهرت نتائج التقدير أن إشارة معامل حد تصحيح الخطأ لجميع النماذج في الدراسة سالبة وهي معنوية عند مستوى دلالة أقل من 1% وذلك يعني أنه يمكن تصحيح الأخطاء في كل نموذج والعودة إلى وضع التوازن ففي النموذج الأول يحتاج فترتي إبطاء، أم النموذج الثاني فيحتاج إلى 3.5 شهر، فيما يحتاج النموذج الثالث إلى 2.3 شهر، وأخيرا النموذج الرابع يحتاج إلى 1.5 شهر، هذا وتعبر هذه القيم فترات قصيرة نسبياً ولكنها مبررة حيث أن رجوع أوضاع المعابر الحدودية على وضعها السابق قبل الأزمة يعني رجوع حجم التجارة أي الوضع التوازني قبل الأزمة.

جدول رقم (16): اختبار تصحيح الخطأ

النموذج	معامل حد تصحيح الخطأ	Std. Error	T-statistic	probability
1	-0.55	0.14	-3.98	0.0001
2	-0.28	0.07	-3.82	0.0002
3	-0.43	0.12	-3.50	0.0007
4	-0.65	0.10	-6.07	0.0000

تظهر نتائج الأثر في الأجل القصير كما هي مبينة في الجدول رقم (17)
إلى وجود آثار سلبية لإغلاق الحدود على جميع المتغيرات قيد الدراسة.

جدول رقم (17) نتائج تقدير ARDL في الأجل القصير

المتغير	المعلمة	الخطأ المعياري	إحصائية T	الاحتمالية
النموذج الأول المتغير التابع حجم التجارة الكلية				
C	-21920.18	19539.97	-1.12	0.265
X(-1)	0.61	0.09	6.82	0.000
IM(-1)	0.91	0.10	8.75	0.000
DUM(-1)	-3634.69	4628.63	-0.79	0.434
TT(-1)	-0.85	0.10	-8.79	0.000
النموذج الثاني المتغير التابع حجم الصادرات للدول قيد الدراسة				
C	37828.61	11835.61	3.20	0.002
PIX(-1)	-21.86	38.83	-0.56	0.575
DUM(-1)	-16428.94	4096.86	-4.01	0.000
Xb(-1)	-0.37	0.07	-4.99	0.000
النموذج الثالث المتغير التابع حجم المستوردات من الدول قيد الدراسة				
PIM(-1)	95.98	18.56	5.17	0.000
DUM(-1)	-11535.11	4396.71	-2.62	0.010
IMB(-1)	-0.43	0.08	-5.37	0.000
النموذج الرابع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي				
C	62.36	11.04	5.65	0.000
PIX(-1)	0.01	0.01	0.72	0.472
DUM(-1)	-2.41	0.94	-2.56	0.012
IPI(-1)	-0.63	0.11	-5.81	0.000

حيث أن استجابة حجم التجارة الكلية إلى إغلاق الحدود كانت بمعدل انخفاض 3.634 مليون دينار، فيما كان اثر الإغلاق على حجم الصادرات من دول الجوار انخفاضها بمقدار 16.428 مليون دينار، أما المستوردات من دول الجوار فتأثرت بانخفاضها بمقدار 11.535 مليون دينار ويظهر من التحليل في الأجل القصير أن الأردن اتبع سياسات احلالية على مستوى التجارة الكلية في الأجل القصير من خلال اللجوء إلى أسواق بديلة غير الدول

الحدودية قيد الدراسة، أما الإنتاج الصناعي في الأردن والذي يشمل العديد من الصناعات التحويلية التي يتم تصديرها نجد أن الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي قد انخفض بمقدار 2.4 نقطة جراء إغلاق الحدود.

أما العلاقات التكاملية طويلة الأجل باستخدام اختبار (Bound Test) فيظهر أن جميع القيم المحسوبة اكبر من القيم الجدولة والتي تم الحصول عليها من الجدول المقترح من (Pesaran et. al 2001) عند مستوى معنوية 1% وبالتالي فإن هنالك علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة.

جدول رقم (18) اختبار Bound Test

النموذج	F-statistic	k	النتيجة
1	19.40776	3	يوجد تكامل طويل الأجل
2	8.424447	2	يوجد تكامل طويل الأجل
3	9.652873	2	يوجد تكامل طويل الأجل
4	11.26829	2	يوجد تكامل طويل الأجل

هذا وبينت نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول رقم (19) أن المتغير الوهمي فترة إغلاق الحدود قد أثرت بشكل سلبي وكبير على جميع المتغيرات التابعة حجم التجارة الكلية بمقدار 10.349 مليون دينار، حجم الصادرات للدول قيد الدراسة بمقدار 48.024 مليون دينار، حجم المستوردات للدول قيد الدراسة بمقدار 24.905 مليون دينار، الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بمقدار 3.32 نقطة. وبمستوى دلالة أقل 5% في جميع نماذج الدراسة، مع العلم أن جميع المتغيرات المستقلة الأخرى في كل نموذج من النماذج الأربعة كان لها آثار متباينة في المتغيرات التابعة ففي النموذج الأول كل من المتغيرين حجم الصادرات الكلية، المستوردات الكلية أثرا بشكل ايجابي على المتغير التابع حجم التجارة الكلية بوجود مقطع، أما النموذج الثاني فإن المتغير الرقم القياسي للصادرات قد أثر أيضا مع المتغير الوهمي سلبا على المتغير التابع حجم الصادرات للدول قيد الدراسة)، بينما اثر المتغير الرقم القياسي للمستوردات كان له أثرا ايجابيا في المتغير التابع حجم المستوردات في النموذج الثالث الذي كان بدون مقطع، وأخيرا النموذج الرابع الذي احتوى على الرقم القياسي للصادرات (متغير مستقل) فقد كان له أثر ايجابي الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (متغير تابع).

جدول رقم (19): نتائج تقدير ARDL في الأجل الطويل

المتغير	المعلمة	الخطأ المعيارى	احصائية T	الاحتمالية
النموذج الأول المتغير التابع حجم التجارة الكلية TT				
C	18003	33870	0.5	0.596
X	0.58	0.10	5.56	0.000
IM1	1.09	0.02	45.14	0.000
DUM	-10349	4124	-2.51	0.013
النموذج الثاني المتغير التابع حجم الصادرات للدول قيد الدراسة				
C	126233	28115	4.5	0.000
PIX	-153.9	6535	-1.45	0.150
DUM	-48024	106.2	-7.35	0.000
النموذج الثالث المتغير التابع حجم المستوردات من الدول قيد الدراسة				
PIM	219.34	12.77	17.17	0.000
DUM	-24905	6437.0	-3.87	0.000
النموذج الرابع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي				
C	93.4	4.3	21.71	0.000
PIX	0.03	0.01	1.88	0.060
DUM	-3.32	1.28	-2.59	0.010

أما الاختبارات التشخيصية للنموذج فقد تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM test) واختبار (Heteroskedasticity)، فضلا عن إجراء اختبار (CUSUM) لقياس إستقرارية نتائج نموذج ARDL. ويظهر الجدول رقم (19)اتساق النماذج وعدم وجود مشاكل قياسية في النماذج، حيث أظهر اختبار LM test لجميع نماذج الدراسة أنه لا يوجد ارتباط ذاتي. كذلك هو الحال في اختبار عدم تجانس التباين فقد كان مستوى دلالة Fأكبر من 5% في كل النماذج مما يدل على ثبات التباين في الأخطاء.

جدول رقم (20): اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التباين

Probability	F-statistic	Diagnostic Tests	النموذج
0.5414	0.375	Serial Correlation LM test	1
0.3318	1.1358	Heteroskedasticity	
0.6	0.5	Serial Correlation LM test	2
0.51	0.91	Heteroskedasticity	
0.64	0.44	Serial Correlation LM test	3
0.63	0.83	Heteroskedasticity	
0.79	0.22	Serial Correlation LM test	4
0.11	1.56	Heteroskedasticity	

أما اختبار cusum الذي يبين مدى اتساق نتائج تقدير نموذج ARDL واستقرار النتائج فقد بين أن جميع النماذج لم تتجاوز الحدود المقبولة عند مستوى معنوية 5% ما يشير إلى صلاحية النماذج واستقرار النتائج.

الشكل رقم (3): اختبار(CUSUM) للنموذج الأول

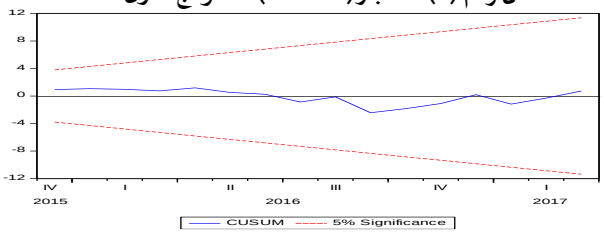

الشكل رقم (4): اختبار(CUSUM) للنموذج الثاني

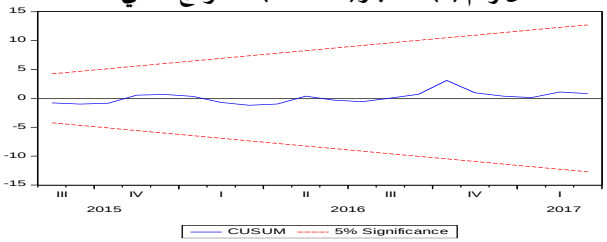

الشكل رقم (5): اختبار(CUSUM) للنموذج الثالث

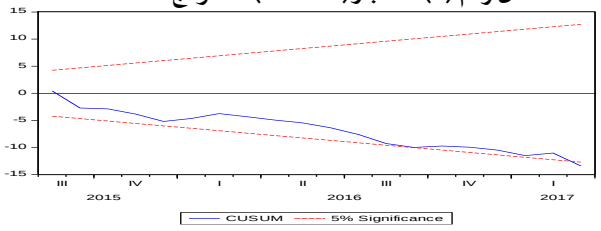

الشكل رقم(6): اختبار(CUSUM) للنموذج الرابع

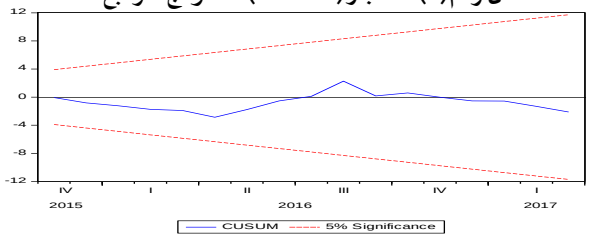

المراجع

الحسن، علاوي محمد، (2012)، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة الباحث عدد (10)، ص(11-21)، الجزائر.

رفعت، عمرو عبد الحميد وعلي، عصام صبري (2015)، تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية السعودية، ليبيا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، لبنان، السودان، العراق)، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد (60)، العدد (1)، ص(107-135)، الإسكندرية، مصر.

عوض، طالب وباكير، عامر (2008)، التجارة البينية الواقع والآفاق المستقبلية، المؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم الإدارية "اتجاهات 3"، جامعة الكويت، الكويت.

كبور، نعيمة (2014)، معوقات التبادل التجاري لدول اتحاد المغرب العربي وسبل مواجهتها، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ص (165-181)، الجزائر .

كبير ، سمية (2005)، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد (5)، ص(61-86)، مصر.

محبوب، عبد الحفيظ (2001)، حركة التجارة بين الدول العربية ذات الحدود المشتركة، مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد(8145)، ص (21-49) جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية.

محمد، أحمد إبراهيم، (2008)، أهمية التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي خلال المدة (1994-2002)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (70)، ص(151-174)، العراق.

النعاس جمال سالم، (2011)، الأبعاد الجيواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز، دراسة غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

المو اقع الالكترونية

البنك المركزي الأردني، الإحصاءات،النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

دائرة الإحصاءات العامة، التقارير الشهرية لإحصاءات التجارة الخارجية لعدة سنوات

وزارة الزراعة، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

REFERENCES

Al-Hassan, Allawi Mohamed (2012). Analysis of Inter-Arab Trade Flows Using the Gravity Model, ***Journal of the researcher*** 10,: 11-21, Algeria.

Alna'as, Jamal Salem, (2011). Geo-strategic Dimensions of the Closure of the Strait of Hormuz, Unpublished Manuscript, Department of Geography, University of Omar al-Mukhtar, al-Bayda, Libya.

Awad, Taleb & Bakir, Amer (2008). Intra-Regional Trade and Future Prospects, 3rd International Conference of the Faculty of Administrative Sciences "Trends 3", Kuwait University, Kuwait.

Glick, R & Taylor, A . (2005). Collateral Damage: Trade Disruption and the Economic Impact of War, working paper, ***FEDERAL RESERVE BANK OF SAN FRANCISCO.***

Hoekman, Bernard; Francis Ng, & Marcelo Olarreaga (2004) Agricultural Tariffs or Subsidies: Which Are More Important for Developing Economies?, ***The World Bank Economic Review***, 18(2): 175–204.

Kabeer, sumayyah (2005). The Performance of Arab and Inter-Arab Foreign Trade (2000-2004), ***Journal of North African Economics***, 5: 61-86, Egypt.

Kabor, Naima (2014). Barriers to Trade in the Arab Maghreb Union and Ways to Confront it, National Higher School of Statistics and Applied Economics, pp. 165-181, Algeria.

Kamin, K. (2013). ***The impact of conflict on trade-Evidence from panel data***, university of kiel.

Mahboub, Abdul Hafeez (2001).***The Arab Trade Movement with Shared Boundaries***, Middle East Research Center, (8145), pp. 21-49, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Mohammed, Ahmed Ibrahim, (2008). The Importance of Foreign Trade in the Service of Economic Development in the Arab World During the Period (1994-2002), ***Journal of Administration and Economics***, 70: 151-

174, Iraq.

Nkoro, Emeka & Uko, Aham Kelvin (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, ***Journal of Statistical and Econometric Methods***, 5 (4):, 63-91.

Pesaran, M. H., & Pesaran, B. (1997). **Microfit 4.0** Window Ed. 1, Oxford University Press, New York.

Pesaran, M.H.; Shin.,Y. & Smith R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, ***Journal of Applied Econometrics***, 16, 289-326.

Ref'at, Amro ,& ali, esam sabri (2005). Analysis of the Egyptian External trade to the most Important Arab Countries " Saudi Arabia, Libya, Jordan, United Arab Emirates, Lebanon, Sudan, Iraq" , ***Journal of Alexandria for Agricultural Research***, 60 (1):. 107-135.

Vakulchuk, R. , & Irnazarov,F. (2001). Analysis of Informal Obstacles to Cross-Border Economic Activity in Kazakhstan and Uzbekistan, working paper on Regional economic integration, **Asian development bank**, No 130). website: http://www.frbsf.org/ publications/ economics/ papers/2005/wp05-11.pdf.

Websites:

Central Bank of Jordan, statistics, monthly bulletin, various issues. (http://www.cbj.gov.jo/)

Department of Statistics, monthly reports of foreign trade statistics for several years. (http://dosweb.dos.gov.jo/)

Ministry of Agriculture, Annual Report, various numbers. (http://moa.gov.jo)

The Impact of the Closing of the Jordanian Borders with Iraq and Syria on the Jordanian Economy by Using ARDL Model

Ahmad A. Al-Majali[1], Qusay M. Al-Tarawneh[2]

ABSTRACT

This study aims to examine the effect of the Jordanian geographical borders closure with Syria and Iraq on the Jordanian trade over the period 2008-2006, using monthly data. The study used the autoregressive distributed lag (ARDL) and the open-bound techniques to estimate the model. The results provide empirical evidence supporting the existence of a long-run relationship between the study variables suggesting that the closure of borders has negative impact on the total trade and exports to the neighboring countries. This adverse effect been reflected in deteriorating the index of industrial production which declined by 3.32 points. In addition, the study provided empirical evidence confirming the adverse effect of the closure on the total trade and exports in the short run.

Keywords: Closing the Jordanian border, trade, Auto-Regressive Distributed Lags model (ARDL).

1. The Department of Economics, Business, and Finance, Mu'tah University, Jordan.

2. Ministry of Industry and Trade, Jordan.

Received on 9/11/2017 and Accepted for Publication on 15/3/2018.